البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

آذار 2024

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo
البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

مستوى التصنيف: عام

classification level: public

رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	13
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	21
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	35

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.6% خلال عام 2023، وذلك مقابل نمو نسبته 2.4% خلال عام 2022. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهرين الأولين من عام 2024 بنسبة 1.8%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.0% خلال ذات الفترة من عام 2023. كما بلغ معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2023 ما نسبته 21.4% مقابل 22.9% خلال ذات الربع من عام 2022.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر شباط من عام 2024 ما مقداره 18,086.4 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.9 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر شباط من عام 2024 ما مقداره 43,050.7 مليون دينار، مقابل 42,663.5 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر شباط عام 2024 ما مقداره 33,719.6 مليون دينار، مقابل 33,387.1 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر شباط عام 2024 ما مقداره 44,297.7 مليون دينار، مقابل 43,744.3 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر شباط عام 2024 ما مقداره 2,467.3 نقطة، مقابل 2,431.2 نقطة في نهاية عام 2023.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 1,860.1 مليون دينار (5.2% من GDP) خلال عام 2023، بالمقارنة مع عجز مقداره 1,552.5 مليون دينار (4.5% من GDP) خلال عام 2022. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2023 عن مستواه في نهاية عام 2022 بمقدار910.7 مليون دينار ليبلغ 22,489.9 مليون دينار (62.3% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 1,780.8 مليون دينار، ليصل 18,691.8 مليون دينار (51.8% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية عام 2023 ليصل إلى 41,181.7 مليون دينار (114.1% من GDP)، مقابل 38,490.2 مليون دينار في نهاية عام 2022 (111.4% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 14,081.4 مليون دينار (39.0% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 18,207.9 مليون دينار (50.5% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 32,289.3 مليون دينار (89.5% من GDP مقابل 88.8% من GDP في نهاية عام 2022).

القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال عام 2023 بنسبة 1.5% لتبلغ 8,938.8 مليون دينار، في حين انخفضت المستوردات بنسبة 6.0% لتبلغ 18,259.1 مليون دينار. وتبعاً لذلك، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 10.0% ليصل إلى 9,320.3 مليون دينار، مقارنة مع عام 2023. وتشير البيانات الأولية إلى ارتفاع مقبوضات السفر خلال شهر كانون ثاني من عام 2024 بنسبة 0.4% لتصل إلى 392.9 مليون دينار، وارتفاع مدفوعاته بنسبة 19.6% لتصل إلى 126.1 مليون دينار، بالمقارنة بذات الشهر من عام 2023. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى ارتفاعها خلال شهر كانون ثاني من عام 2024 بنسبة 0.7% لتصل إلى 224.3 مليون دينار، مقارنة بذات الشهر من عام 2023. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 1,534.1 مليون دينار (5.8% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 2,913.4 مليون دينار (11.5% من GDP) خلال ذات الفترة من عام 2022. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 7.2% من GDP خلال الثلاثة أرباع الاولى من عام 2023، مقارنة مع 13.7% من GDP خلال ذات الفترة من عام 2022. فيما سجل إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة تدفقاً للداخل بلغ 672.9 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023، مقارنة مع 742.2 مليون دينار خلال ذات الفترة من عام 2022. وكذلك أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 38,266.7 مليون دينار وذلك مقارنة مع 36,642.8 مليون دينار في نهاية عام 2022.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر شباط من عام 2024 ما مقداره 18,086.4 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.9 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر شباط من عام 2024 ما مقداره 43,050.7 مليون دينار، مقابل 42,663.5 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر شباط من عام 2024 ما مقداره 33,719.6 مليون دينار، مقابل 33,387.1 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر شباط من عام 2024 ما مقداره 44,297.7 مليون دينار، مقابل 43,744.3 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر شباط من عام 2024، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2023. في حين انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شباط من عام 2024، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2023، باستثناء سعر الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة، والذي شهد ارتفاعاً.

- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر شباط من عام 2024 ما مقداره 2,467.3 نقطة، مقابل 2,431.2 نقطة في نهاية عام 2023. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شباط من عام 2024 ما مقداره 17,088.7 مليون دينار، مقابل 16,939.2 مليون دينار في نهاية عام 2023.

أهم المؤشـرات النقديـة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية شباط			
2024	2023		2023
US$ 18,086.4	US$ 16,623.3	إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي*	US$ 18,122.9
-0.2%	-3.7%		5.0%
7.9	6.9	التغطية بالأشهر	7.9
43,050.7	41,436.5	السيولة المحلية	42,663.5
0.9%	-0.6%		2.4%
33,719.6	33,080.2	التسهيلات الائتمانية	33,387.1
1.0%	1.5%		2.4%
29,560.6	29,359.3	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	29,324.0
0.8%	1.7%		1.6%
44,297.7	42,147.0	إجمالي ودائع العملاء	43,744.3
1.3%	0.1%		3.9%
35,008.7	32,889.8	ودائع بالدينار	34,468.9
1.6%	0.1%		5.0%
9,289.1	9,257.2	ودائع بالعملات الأجنبية	9,275.4
0.1%	-0.1%		0.1%
34,433.0	33,021.2	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	34,163.0
0.8%	-0.6%		2.9%
27,818.9	26,461.8	ودائع بالدينار	27,615.9
0.7%	-0.5%		3.8%
6,614.1	6,559.3	ودائع بالعملات الأجنبية	6,547.1
1.0%	-0.7%		-0.8%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيات الأجنبية

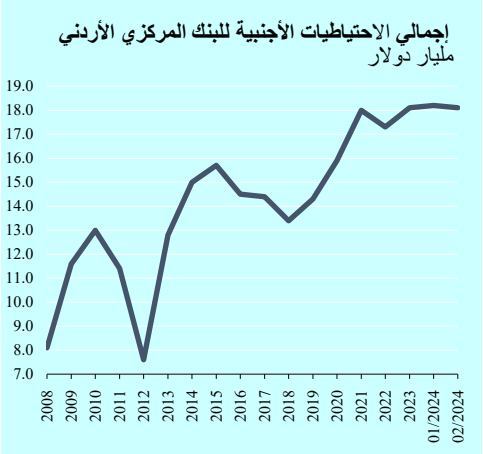

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر شباط من عام 2024 ما مقداره 18,086.4 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.9 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية نهاية شهر شباط من عام 2024 ما مقداره 43.1 مليار دينار، مقارنة مع 42.7 مليار دينار في نهاية عام 2023.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر شباط من عام 2024 مع نهاية عام 2023، يلاحظ الآتي:**

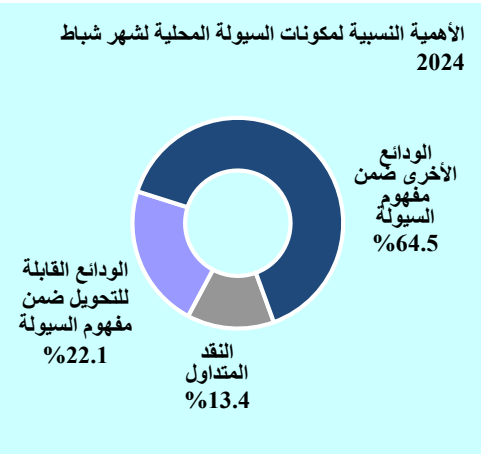

- **مكونات السيولة**

  - بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر شباط من عام 2024 ما مقداره 37.3 مليار دينار، بالمقارنة مع 35.6 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2023، ومقابل 36.9 مليار دينار في نهاية عام 2023.
  - بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر شباط من عام 2024 ما مقداره 5.8 مليار دينار، محافظاً على مستواه خلال الفترة المماثلة من عام 2023 وفي نهاية عام 2023.

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولــة المحليــة**

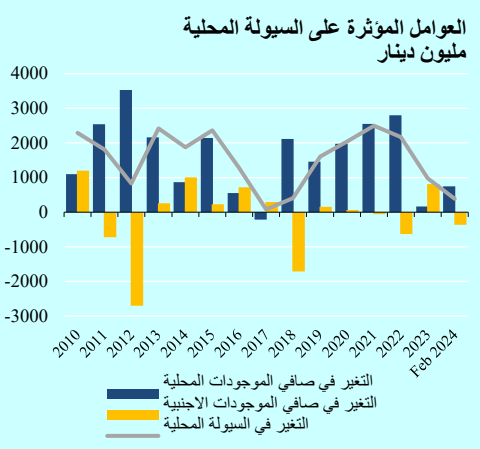

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر شباط من عام 2024 ما مقداره 35.5 مليار دينار، مقارنة مع 35.1 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2023، ومقابل 34.7 مليار دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر شباط من عام 2024 ما مقداره 7.6 مليار دينار، مقابل 7.9 مليار دينار في نهاية عام 2023. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر شباط من عام 2024 ما مقداره 12.2 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

2023		نهاية شباط 2023	نهاية شباط 2024
7,946.9	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**6,297.8**	**7,585.2**
12,387.6	البنك المركزي	11,202.3	12,239.2
-4,440.6	شركات الإيداع الأخرى	-4,904.5	-4,653.9
34,716.5	**الموجودات المحلية (صافي)**	**35,138.7**	**35,465.5**
16,103.5	الديون على القطاع العام (صافي)	15,608.8	16,519.0
1,614.9	الديون على الشركات المالية الأخرى	1,782.9	1,612.1
29,676.7	الديون على القطاع الخاص (مقيم)	29,650.2	29,960.1
-12,678.5	صافي العوامل الأخرى	-11,903.2	-12,625.7
42,663.5	**السيولة المحلية (M2)**	**41,436.5**	**43,050.7**
5,807.9	النقد المتداول	5,844.8	5,759.6
36,855.5	الودائع ضمن مفهوم السيولة	35,591.8	37,291.1

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي خلال عام 2022 برفع أسعار الفائدة سبع مرات وبواقع 400 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية و425 نقطة أساس على نافذة الإيداع لليلة واحدة.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية

2023		شباط 2023	شباط 2024
7.50	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	6.75	7.50
8.50	إعادة الخصم	7.75	8.50
8.25	اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة	7.50	8.25
7.25	نافذة الإيداع لليلة واحدة	6.50	7.25
7.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	6.75	7.50
7.50	أسعار الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع	6.75	7.50

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أما خلال عام 2023، فقد قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية أربع مرات وبواقع 100 نقطة أساس، لتصبح كما يلي:

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 7.50%.
- سعر إعادة الخصم: 8.50%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 8.25%
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 7.25%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 7.50%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 7.50%.

وفي إطار حرص البنك المركزي على أهمية تحقيق الموازنة بين هدف الحفاظ على الاستقرار النقدي، والاستمرار في تحفيز النمو الاقتصادي والتخفيف من أثر رفع أسعار الفائدة على القطاعات الاقتصادية، قرر البنك المركزي الاستمرار في تثبيت أسعار الفائدة التفضيلية لبرنامج البنك المركزي لإعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، والبالغ عددها عشر قطاعات، بقيمة 1.4 مليار دينار، عند 1.0% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و0.5% للمشاريع في باقي المحافظات، واستمرار ثباتها طيلة مدة القرض الذي يمتد لعشر سنوات.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

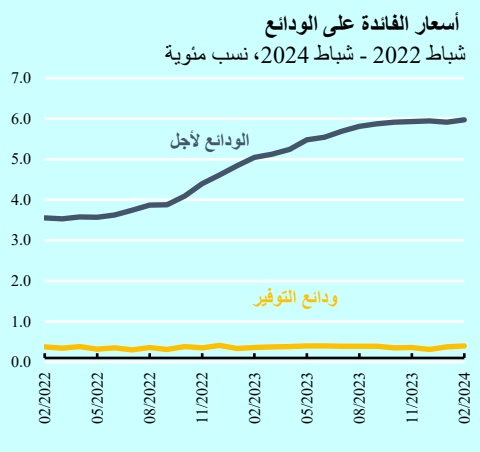

أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر شباط من عام 2024 بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 5.97%، ليرتفع بذلك بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.
- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر شباط من عام 2024 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.40%، ليرتفع بذلك بمقدار 9 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.
- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر شباط من عام 2024 بمقدار 11 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.69%، ليرتفع بذلك بمقدار 16 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.

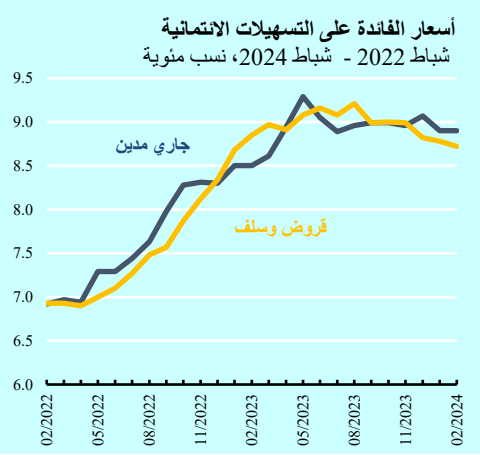

أسعار الفائدة على التسهيلات:

- الجاري مدين: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر شباط من عام 2024 على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.90%، لينخفض بذلك بمقدار 17 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.

- الكمبيالات والأسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر شباط من عام 2024 بمقدار 83 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.94%، ليرتفع بذلك بمقدار 25 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي (%)

2023		شباط 2023	شباط 2024	التغير/ نقطة أساس
	الودائع			
0.53	تحت الطلب	0.45	0.69	16
0.31	توفير	0.36	0.40	9
5.94	لأجل	5.04	5.97	3
	التسهيلات الائتمانية			
8.69	كمبيالات وأسناد مخصومة	8.83	8.94	25
8.82	قروض وسلف	8.85	8.72	-10
9.07	جاري مدين	8.50	8.90	-17

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر شباط من عام 2024 بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.72%، لينخفض بذلك بمقدار 10 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من شركات الإيداع الاخرى

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر شباط من عام 2024 بما مقداره 332.5 مليون دينار أو ما نسبته (1.0%)، وذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023، مقارنة مع ارتفاع بلغ 488.7 مليون دينار، أو ما نسبته (1.5%) خلال نفس الشهر من عام 2023.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر شباط من عام 2024، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 236.6 مليون دينار (0.8%)، والتسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 69.5 مليون دينار (3.3%)، والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 20.5 مليون دينار (2.4%)، والتسهيلات الممنوحة للشركات العامة غير المالية بمقدار 18.3 مليون دينار

(1.7%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للشركات المالية الأخرى بمقدار 12.3 مليون دينار (20.4%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2023.

ودائع لدى شركة الإيداع الأخرى

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر شباط من عام 2024 ما مقداره 44.3 مليار دينار، مقابل 42.1 مليار دينار في نهاية شهر شباط من عام 2023، و43.7 مليار دينار في نهاية عام 2023.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر شباط من عام 2024 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 35.0 مليار دينار، و9.3 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 32.9 مليار دينار للودائع بالدينار و9.3 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية شهر شباط من عام 2023. أما في نهاية عام 2023، فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار 34.5 مليار دينار، و9.3 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية.

بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر شباط من عام 2024 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2023. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجم التداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر شباط من عام 2024 حوالي 99.3 مليون دينار، منخفضاً بمقدار 6.9 مليون دينار (6.5%) عن مستواه المسجل خلال الشهر السابق، مقابل انخفاض قدره 5.4 مليون دينار (2.9%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2024، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 205.6 مليون دينار.

عـدد الأسهـم:

بلـغ عـدد الأسـهم المتداولـة خـلال شـهر شـباط مـن عـام 2024 مـا مقـداره 77.3 مليـون سـهم، منخفضـاً بمقـدار 15.8 مليـون سـهم (17.0%) عـن مسـتواه المسـجل فـي نهايـة الشـهر السـابق، بالمقارنـة مـع ارتفـاع قـدره 1.1 مليـون سـهم (0.9%) خـلال نفـس الشـهر مـن العـام السـابق. أمـا خـلال الشـهرين الأولـين مـن عـام 2024 فقـد بلـغ عـدد الأسـهم المتداولـة نحـو 170.5 مليون سهم.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شـهد الـرقم القياسـي العـام لأسـعار الأسـهم مرجحـاً بالأسـهم الحـرة فـي نهايـة شـهر شـباط مـن عـام 2024 انخفاضـاً قـدره 13.5 نقطـة (0.5%) عـن مسـتواه المسـجل فـي نهايـة الشـهر السـابق ليصـل إلـى 2,467.3 نقطـة، بالمقارنـة مـع انخفـاض مقـداره 21.4 نقطـة (0.8%) خـلال نفـس الشـهر مـن العـام السـابق. أمـا خـلال الشـهرين الأولـين مـن عـام 2024، فقـد ارتفـع بمقـدار 36 نقطـة (1.5%)، وجـاء هـذا الارتفـاع محصـلةً لإرتفـاع الـرقم القياسـي لأسـعار أسـهم قطـاع الصـناعة بمقـدار 166.4 نقطـة (3.5%)، والـرقم القياسـي لأسـعار أسـهم قطـاع الخـدمات بمقـدار 58.4 نقطـة (3.5%). فـي المقابـل، انخفـض الـرقم القياسـي لأسـعار أسـهم القطـاع المـالي بمقـدار 14.6 نقطـة (0.5%)، وذلـك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2023.

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

2023		شباط 2023	شباط 2024
2,431.2	الرقم القياسي العام	2,655.1	2,467.3
2,729.0	القطاع المالي	2,780.3	2,714.4
4,718.7	قطاع الصناعة	6,049.6	4,885.1
1,644.0	قطاع الخدمات	1,831.5	1,702.4

المصدر: بورصة عمان.

القيمــة السوقيــة للأسهــم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر شباط من عام 2024 ما مقداره 17.1 مليار دينار، منخفضة بمقدار 110.6 مليون دينار (0.6%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع بلغ 55 مليون دينار (0.3%) خلال نفس الشهر من العام السابق، أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2023 فقد ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 149.5 مليون دينار (0.9%).

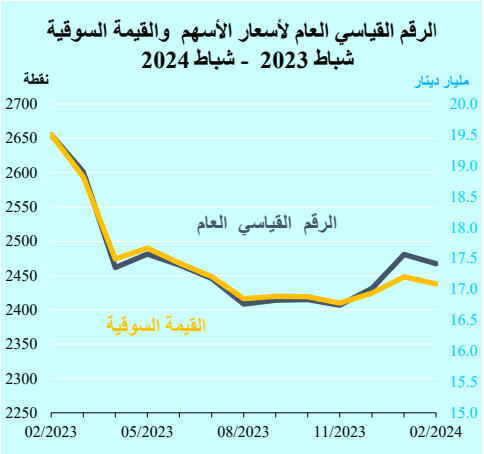

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر شباط من عام 2024 تدفقاً سالباً بلــغ 22.8 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 0.2 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2023، وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر شباط من عام 2024 ما قيمته 8.9 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 31.7 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2024، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 26.8 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

2023		شباط 2023	شباط 2024
1,457.0	حجم التداول	184.3	99.3
5.9	معدل التداول اليومي	9.2	4.7
16,939.2	القيمة السوقية	19,502.9	17,088.7
1,120.2	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	113.0	77.3
-30.1	صافي استثمار غير الأردنيين	-0.2	-22.8
151.1	شراء	19.4	8.9
181.2	بيع	19.6	31.7

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2023 نمواً بنسبة 2.3%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.0% خلال ذات الربع من عام 2022. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبه 4.1% خلال الربع الرابع من عام 2023، مقابل نمو نسبته 4.6% خلال ذات الربع من عام 2022.
- وعليه، سجل GDP بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2023 نمواً نسبته 2.6%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.4% خلال عام 2022. كما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.4% خلال عام 2023، وذلك مقابل نمو نسبته 5.1% خلال عام 2022.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهرين الأولين من عام 2024 بنسبة 1.8%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.0% خلال ذات الفترة من عام 2023.
- بلغ معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2023 ما نسبته 21.4% (18.9% للذكور و29.8% للإناث)، وذلك مقابل 22.9% (20.6% للذكور و31.7% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2022. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 53.5%) و20-24 سنة (بواقع 40.5%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة نمواً بنسبة 2.6% خلال عام 2023، وذلك مقابل نمو نسبته 2.4% خلال عام 2022. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل نمواً بنسبة 1.4% خلال عام 2023 مقابل نمو نسبته 2.2% خلال عام 2022) فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.8% خلال عام 2023، مقابل نمو نسبته 2.5% خلال عام 2022. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 4.4%، مقابل نمواً نسبته 5.1% خلال عام 2022، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.8% خلال عام 2023 مقابل نمو نسبته 2.6% خلال عام 2022.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
% ،2023-2021

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2021					
GDP بالأسعار الثابتة	1.7	4.7	4.3	3.8	**3.7**
GDP بالأسعار الجارية	2.6	7.2	6.8	7.0	**5.9**
2022					
GDP بالأسعار الثابتة	2.4	2.9	2.4	2.0	**2.4**
GDP بالأسعار الجارية	4.5	5.1	6.1	4.6	**5.1**
2023					
GDP بالأسعار الثابتة	2.8	2.6	2.7	2.3	**2.6**
GDP بالأسعار الجارية	5.1	4.3	4.4	4.1	**4.4**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
% ،2023-2021

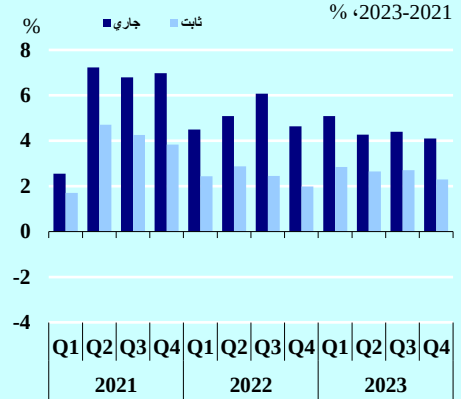

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال عام 2023 مدفوعاً، في جانبٍ منه، بالنمو الحاصل في بعض مؤشرات القطاع الخارجي كالدخل السياحي، واجمالي حوالات العاملين.

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو المسجل خلال عام 2023، فقد ساهمت معظم القطاعات بشكل إيجابي في معدل النمو، ومن أبرز هذه القطاعات؛ "الصناعات التحويلية" (0.6 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (0.4 نقطة مئوية)، والزراعة (0.3 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.3 نقطة مئوية)، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية" (0.2 نقطة مئوية)، و"منتجو الخدمات الحكومية" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات ما نسبته 76.9% من معدل النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2023.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	2022	2023	2022	2023
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.4	2.6	2.4	2.6
الزراعة	3.3	5.8	0.2	0.3
الصناعات الاستخراجية	2.9	3.9	0.1	0.1
الصناعات التحويلية	3.3	3.5	0.6	0.6
الكهرباء والمياه	2.5	3.1	0.0	0.1
الإنشاءات	4.1	1.4	0.1	0.0
تجارة الجملة والتجزئة	2.9	1.9	0.2	0.2
المطاعم والفنادق	4.9	5.0	0.1	0.1
النقل والتخزين والاتصالات	3.4	4.1	0.3	0.4
خدمات المال والتامين	4.4	3.5	0.3	0.3
العقارات	1.0	1.1	0.1	0.1
خدمات اجتماعية وشخصية	1.9	2.9	0.2	0.2
منتجو الخدمات الحكومية	1.2	1.4	0.2	0.2
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	2.6	2.8	0.0	0.0
الخدمات المنزلية	-5.7	0.1	-0.1	0.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن عام 2024 تفاوتاً في أدائها، ففي الوقت الذي نمت فيه عدد من المؤشرات أبرزها؛ "عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية" والذي نما بنسبة 3.4%، و"عدد المغادرين" (6.5%)، و"إنتاج الفوسفات" (13.1%)، و" الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية " (1.3%)، تراجع أداء عدد من المؤشرات أبرزها؛ "الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية" (16.1%). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2023	المؤشـــر	2023	الفترة المتاحة	2024
3.9	**المساحات المرخصة للبناء**	-	كانون ثاني	-
-3.4	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	-0.9		1.3
5.9	المنتجات الغذائية	-3.1		14.5
3.6	منتجات التبغ	5.3		2.3
-19.1	منتجات نفطية مكررة	25.5		-10.7
-1.4	صنع الملابس	-13.8		-7.4
5.5	صنع المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	3.8		6.3
1.1	المنتجات الكيميائية	-9.2		-6.4
4.5	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	1.8		1.3
13.9	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	22.3		-1.7
3.2	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	1.5		1.4
3.6	**انتاج البوتاس**	2.8		0.5
1.5	**انتاج الفوسفات**	5.8		13.1
-14.3	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	-4.5		-16.1
18.1	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	53.8		3.4
24.4	**عدد المغادرين**	118.9	**كانون ثاني – شباط**	6.5

*: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعار

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهرين الأولين من عام 2024 بنسبة 1.8%، مقابل ارتفاع نسبته 4.0% خلال ذات الفترة من عام 2023، وجاء هذا الارتفاع محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها:

- بند "اللحوم والدواجن"، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 3.6%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 0.6%، خلال الشهرين الأولين من عام 2023.

- بند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة"، والذي ارتفع بنسبة 4.5%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 17.0%.

معدل التضخم خلال الشهرين الأولين للأعوام (2016-2024)، %

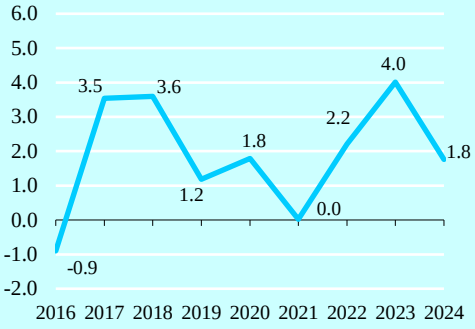

معدل التضخم خلال الشهرين الأولين للعامين 2023 - 2024

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم كانون ثاني - شباط		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية) كانون ثاني - شباط	
		2023	2024	2023	2024
جميع المواد	**100.0**	**4.01**	**1.76**	**4.01**	**1.76**
1) الاغذية والمشروبات غير الكحولية	**26.52**	**0.43**	**2.11**	**0.11**	**0.54**
الغذاء	**23.80**	**0.32**	**2.41**	**0.08**	**0.56**
الحبوب ومنتجاتها	4.17	5.01	2.58	0.22	0.11
اللحوم والدواجن	4.69	0.60	3.63	0.03	0.17
الاسماك ومنتجات البحر	0.41	2.36	0.25	0.01	0.00
الالبان ومنتجاتها والبيض	3.72	8.34	1.72	0.31	0.07
الزيوت والدهون	1.70	9.46	-0.46	0.17	-0.01
الفواكه والمكسرات	2.57	-3.48	0.60	-0.09	0.01
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	2.96	-16.97	4.50	-0.49	0.10
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	**4.37**	**0.03**	**5.20**	**0.00**	**0.22**
المشروبات الكحولية	0.01	0.01	0.00	0.00	0.00
التبغ والسجائر	4.37	0.03	5.21	0.00	0.22
3) الملابس والاحذية	**4.12**	**-1.13**	**0.73**	**-0.04**	**0.03**
الملابس	3.41	-1.85	0.74	-0.06	0.02
الأحذية	0.71	2.44	0.67	0.02	0.00
4) المساكن	**23.78**	**9.73**	**2.94**	**2.27**	**0.72**
الايجارات	17.54	5.17	4.12	0.91	0.73
الوقود والانارة	4.69	31.82	-1.74	1.33	-0.09
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	**4.94**	**3.80**	**0.23**	**0.19**	**0.01**
6) الصحة	**4.00**	**6.71**	**0.19**	**0.27**	**0.01**
7) النقل	**15.98**	**3.02**	**0.98**	**0.50**	**0.16**
8) الاتصالات	**2.83**	**1.30**	**0.40**	**0.04**	**0.01**
9) الثقافة والترفية	**2.55**	**10.39**	**-0.95**	**0.26**	**-0.03**
10) التعليم	**4.35**	**1.67**	**1.27**	**0.07**	**0.05**
11) المطاعم والفنادق	**1.79**	**9.48**	**0.37**	**0.17**	**0.01**
12) السلع والخدمات الأخرى	**4.77**	**3.88**	**1.27**	**0.19**	**0.06**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- ارتفاع أسعار كل من بند "الألبان ومنتجاتها والبيض" و"الحبوب ومنتجاتها" بنسبة 1.7% و2.6%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 8.3% و5.0%، على التوالي، خلال الشهرين الأولين من عام 2023، متأثراً، كل منهما، بعوامل الطلب والعرض في السوق المحلية.
- بالإضافة الى ارتفاع أسعار بند الإيجارات بنسبة 4.1%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 5.2% خلال ذات الفترة من عام 2023.
- كما ارتفع بند "التبغ والسجائر" بنسبة 5.2%، خلال الشهرين الأولين من عام 2024.

وقد ساهمت هذه البنود والمجموعات برفع معدل التضخم بواقع 1.4 نقطة مئوية خلال الشهرين الأولين من عام 2024، بالمقارنة مع مساهمة موجبة بواقع 1.0 نقطة مئوية خلال ذات الفترة من عام 2023.

- وفي المقابل، تراجعت أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ "الزيوت والدهون" (0.5%)، و"الوقود والانارة" (1.7%)، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 9.5% و31.8%، على التوالي، خلال الشهرين الأولين من عام 2023.

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر شباط من عام 2024 بالمقارنة مع الشهر السابق (كانون ثاني 2024)، فقد شهد ارتفاعًا بنسبة 0.3%. ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (2.8%)، و"الالبان ومنتجاتها والبيض" (0.3%)، و "اللحوم والدواجن" (1.0%).

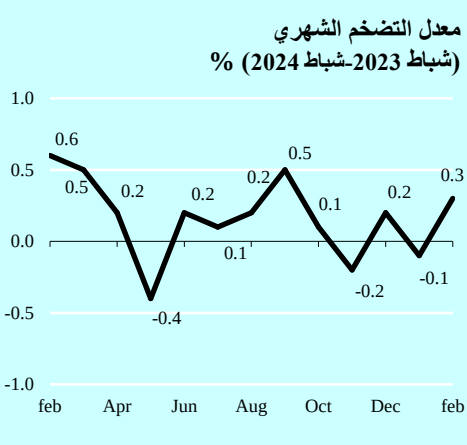

سوق العمل

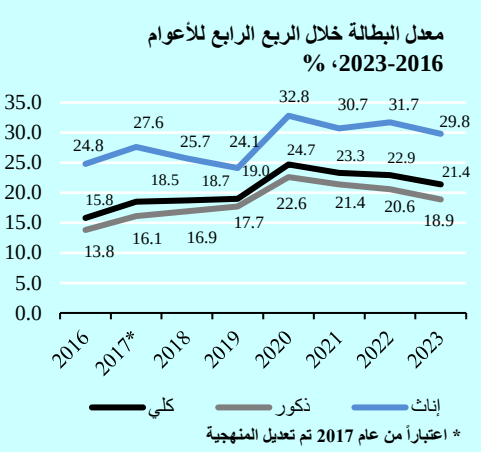

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 21.4% (18.9% للذكور و29.8% للإناث) خلال الربع الرابع من عام 2023، وذلك مقابل 22.9% (20.6% للذكور و31.7% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2022.
- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الرابع من عام 2023 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 53.5%) و20-24 سنة (بواقع 40.5%).
- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 25.1% خلال الربع الرابع من عام 2023، فيما بلغ معدل البطالة للفئة التعليمية (أقل من ثانوي) ما نسبته 19.6%.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 34.1% (53.8% للذكور و15.1% للإناث)، بالمقارنة مع 33.7% (53.6% للذكور و14.0% للإناث) خلال الربع الرابع من عام 2022.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 26.8% خلال الربع الرابع من عام 2023، بالمقارنة مع 26.0% خلال ذات الربع من عام 2022.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 1,860.1 مليون دينار (5.2% من GDP) خلال عام 2023، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 1,552.5 مليون دينار (4.5% من GDP) خلال عام 2022. وفي حال استثناء المنح الخارجية (711.7 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 2,571.8 مليون دينار (7.1% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 2,344.7 مليون دينار (6.8% من GDP) خلال عام 2022.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2023 عن مستواه في نهاية عام 2022 بمقدار 910.7 مليون دينار، ليصل إلى 22,489.9 مليون دينار (62.3% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 14,081.4 مليون دينار (39.0% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2023 عن مستواه في نهاية عام 2022 بمقدار 1,780.8 مليون دينار، ليصل إلى 18,691.8 مليون دينار (51.8% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 18,207.9 مليون دينار (50.5% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية عام 2023 بمقدار 2,691.5 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 41,181.7 مليون دينار (114.1% من GDP)، مقابل 38,490.2 مليون دينار (111.4% من GDP) في نهاية عام 2022. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 32,289.3 مليون دينار (89.5% من GDP)، مقابل 30,667.6 مليون دينار (88.8% من GDP) في نهاية عام 2022.

أداء الموازنة العامة خلال عام 2023 بالمقارنة مع عام 2022:

الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شـــهر كانون الأول من عام 2023، مقارنة مع نفس الشـهر من عام 2022، بمقدار 511.2 مليون دينار، أو ما نســـبته 59.9%، لتبلغ 1,365.3 مليون دينار. أما خلال عام 2023، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 229.7 مليون دينار، أو ما نسبته 2.6%، عن مستواها خلال عام 2022، لتصل إلى 9,143.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 310.1 مليون دينار وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 80.5 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال عام 2023

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	كانون أول		معدل النمو	كانون الثاني – كانون أول		معدل النمو
	2022	2023	%	2022	2023	%
الإيرادات العامة	**854.1**	**1,365.3**	**59.9**	**8,914.1**	**9,143.8**	**2.6**
الإيرادات المحلية، منها:	801.1	737.2	-8.0	8,121.9	8,432.0	3.8
الإيرادات الضريبية، منها:	485.1	415.0	-14.5	6,047.9	6,184.3	2.3
ضريبة المبيعات	382.1	304.7	-20.3	4,167.5	4,077.9	-2.1
الإيرادات الأخرى	315.4	321.5	1.9	2,069.1	2,242.4	8.4
المنح الخارجية	53.0	628.1	-	792.2	711.7	-10.2
إجمالي الإنفاق	**1,078.2**	**1,257.2**	**16.6**	**10,466.6**	**11,003.9**	**5.1**
النفقات الجارية	842.2	937.6	11.3	8,954.3	9,626.3	7.5
النفقات الرأسمالية	236.0	319.6	35.4	1,512.3	1,377.6	-8.9
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**-224.2**	**108.1**	-	**-1,552.5**	**-1,860.1**	-
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج	-	-	-	**-4.5**	**-5.2**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال عام 2023 بمقدار 310.1 مليون دينار، أو ما نسبته 3.8%، مقارنة مع عام 2022، لتصل إلى 8,432.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات الأخرى بمقدار 173.3 مليون دينار، والإيرادات الضريبية بمقدار 136.4 مليون دينار، والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.4 مليون دينار.

● الإيرادات الضريبية

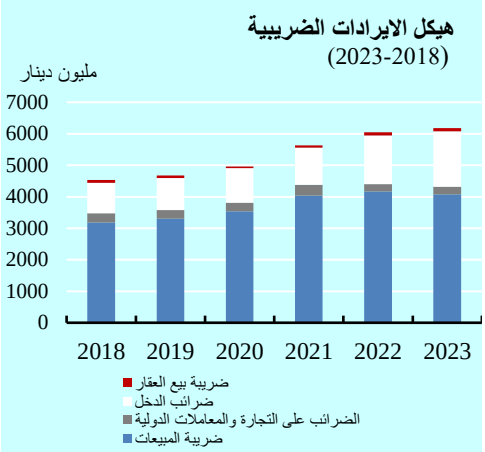

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال عام 2023 بمقدار 136.4 مليون دينار، أو ما نسبته 2.3%، مقارنة مع عام 2022، لتصل إلى 6,184.3 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 73.3% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 215.0 مليون دينار، أو ما نسبته 13.9%، لتصل إلى 1,763.2 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 28.5% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، نتيجة لارتفاع كل من حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 182.0 مليون دينار، أو ما نسبته 16.6%، لتشكل ما نسبته 72.4% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 1,276.6 مليون دينار، وضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 33.4 مليون دينار، أو ما نسبته 10.2%، لتبلغ 361.6 مليون دينار، وانخفاض حصيلة ايرادات حساب المساهمة الوطنية بمقدار 0.3 مليون دينار، أو ما نسبته 0.2%، لتبلغ 125.0 مليون دينار.
- ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية) بمقدار 7.4 مليون دينار، أو ما نسبته 3.2%، لتصل إلى 240.1 مليون دينار.

- ارتفعت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 3.5 مليون دينار، أو ما نسبته 3.5%، لتصل إلى 103.0 مليون دينار.

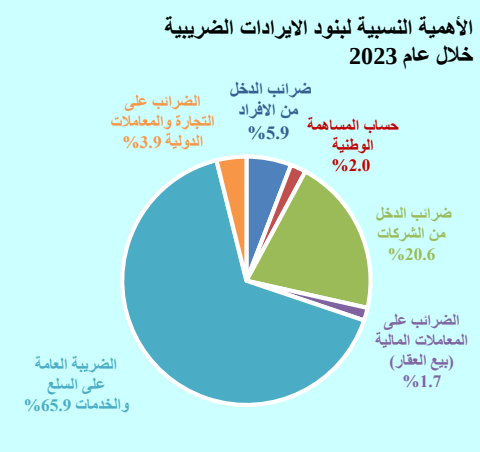

- انخفضت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 89.6 مليون دينار، أو ما نسبته 2.1%، لتبلغ 4,077.9 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 65.9% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، محصلة لانخفاض حصيلة ضريبة مبيعات القطاع التجاري بمقدار 90.7 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 44.4 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 5.7 مليون دينار. وارتفاع حصيلة ضريبة مبيعات الخدمات بمقدار 51.3 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال عام 2023 بمقدار 173.3 مليون دينار، أو ما نسبته 8.4%، لتصل إلى 2,242.4 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع كل من إيرادات دخل الملكية بمقدار 148.5 مليون دينار لتبلغ 607.1 مليون دينار (منها 559.5 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 423.7 مليون دينار خلال عام 2022)، والايرادات المختلفة بمقدار 12.7 مليون دينار لتبلغ 737.0 مليون دينار، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 12.0 مليون دينار لتبلغ 898.3 مليون دينار.
- ارتفعت الاقتطاعات التقاعدية خلال عام 2023 بمقدار 0.4 مليون دينار، أو ما نسبته 8.2%، مقارنة مع عام 2022، لتصل إلى 5.3 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال عام 2023 بمقدار 80.5 مليون دينار، أو ما نسبته 10.2%، لتصل إلى 711.7 مليون دينار، مقابل 792.2 مليون دينار خلال عام 2022.

■ النفقات العامة

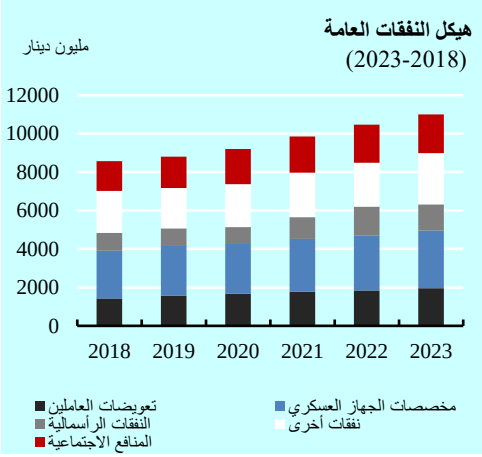

ارتفعت النفقات العامة خلال شهر كانون الأول من عام 2023، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2022، بمقدار 179.0 مليون دينار، أو ما نسبته 16.6%، لتبلغ 1,257.2 مليون دينار. أما خلال عام 2023، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 537.3 مليون دينار، أو ما نسبته 5.1%، عن مستواها خلال عام 2022 لتصل إلى 11,003.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 7.5%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 8.9%.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال عام 2023 بمقدار 672.0 مليون دينار، أو ما نسبته 7.5%، لتصل إلى ما مقداره 9,626.3 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 87.5% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمعدل يفوق الارتفاع في الايردات المحلية، فقد انخفض مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 3.1 نقطة مئوية، ليصل إلى 87.6% مقابل 90.7% خلال عام 2022. وجاء ارتفاع النفقات الجارية نتيجة ما يلي:

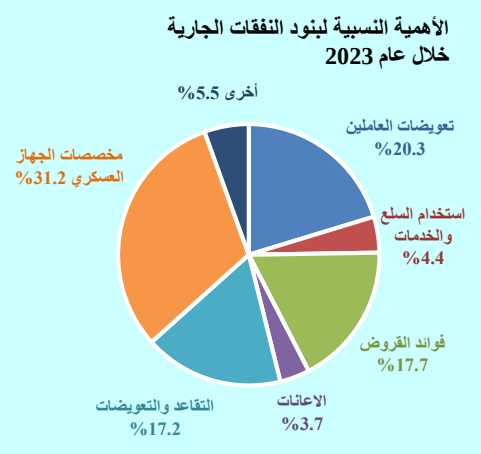

- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 275.2 مليون دينار، ليبلغ 1,702.8 مليون دينار.
- ارتفاع مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 152.8 مليون دينار، لتصل إلى 2,998.7 مليون دينار.
- ارتفاع بند الإعانات بمقدار 114.2 مليون دينار، ليصل إلى 354.6 مليون دينار.
- ارتفاع تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 104.7 مليون دينار، لتصل إلى 1,953.4 مليون دينار.
- ارتفاع بند نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 21.6 مليون دينار، ليصل إلى 1,660.0 مليون دينار.
- ارتفاع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 10.7 مليون دينار، ليبلغ 428.0 مليون دينار.

♦ النفقات الرأسمالية

انخفضت النفقات الرأسمالية خلال عام 2023 بمقدار 134.7 مليون دينار، أو ما نسبته 8.9%، مقارنة مع عام 2022، لتصل إلى 1,377.6 مليون دينار.

العجز/ الوفر المالي

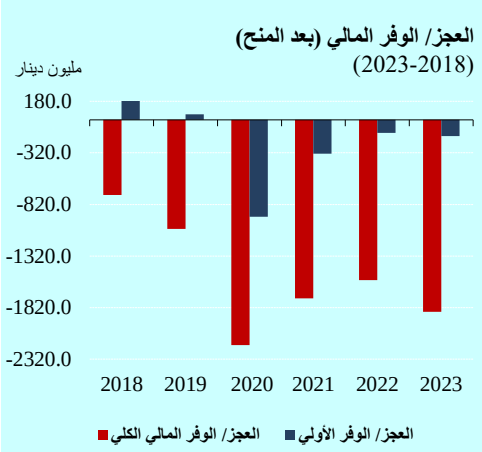

- ارتفع العجز المالي الكلي للموازنة العامة، بعد المنح الخارجية، بمقدار 307.6 مليون دينار خلال عام 2023، ليصل الى ما مقداره 1,860.1 مليون دينار (5.2% من GDP)، مقابل عجز مقداره 1,552.5 مليون دينار (4.5% من GDP) خلال عام 2022. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 2,571.8 مليون دينار (7.1% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 2,344.7 مليون دينار (6.8% من GDP) خلال عام 2022.

- حققت الموازنة العامة عجزاً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 869.0 مليون دينار (2.4% من GDP) خلال عام 2023، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 917.1 مليون دينار (2.7% من GDP) خلال عام 2022. ولدى إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة عجزاً أولياً مقداره 157.3 مليون دينار (0.4% من GDP)، مقابل عجز أولي مقداره 124.9 مليون دينار (0.4% من GDP) خلال عام 2022.

❐ رصيد دين الحكومة

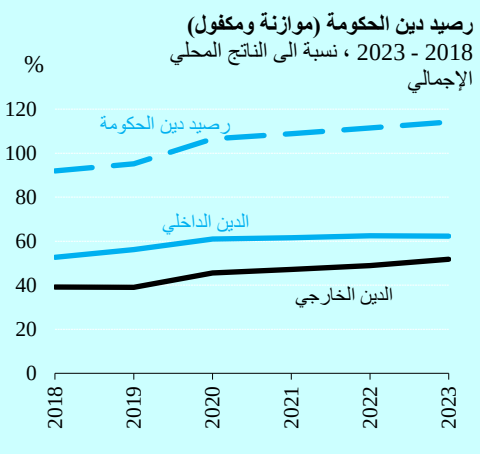

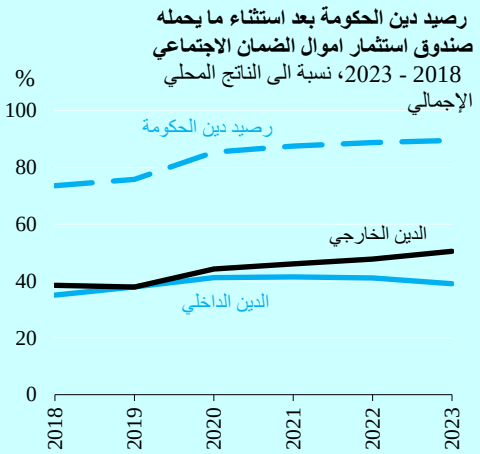

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2023 عن مستواه في نهاية عام 2022 بمقدار 910.7 مليون دينار، ليبلغ 22,489.9 مليون دينار (62.3% من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الدين الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 527.6 مليون دينار، وارتفاع الدين الداخلي المكفول بمقدار 383.2 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2022، ليصلا إلى 19,475.3 مليون دينار و3,014.6 مليون دينار، على الترتيب.
- انخفض الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية عام 2023 عن مستواه في نهاية عام 2022 بمقدار 97.3 مليون دينار، ليبلغ 14,081.4 مليون دينار (39.0% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2023 عن مستواه في نهاية عام 2022 بمقدار 1,780.8 مليون دينار، ليصل إلى 18,691.8 مليون دينار (51.8%

من GDP). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 70.5% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنسبة 12.0%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 9.4%، تلاه الدينار الكويتي (3.2%)، والين الياباني (3.1%).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية عام 2023 عن مستواه في نهاية عام 2022 بمقدار 1,719.0 مليون دينار، ليبلغ 18,207.9 مليون دينار (50.5% من GDP).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية عام 2023 بمقدار 2,691.5 مليون دينار، ليصل إلى 41,181.7 مليون دينار (114.1% من GDP)، مقابل 38,490.2 مليون دينار (111.4% من GDP) في نهاية عام 2022. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 32,289.3 مليون دينار (89.5% من GDP)، مقابل 30,667.6 مليون دينار (88.8% من GDP) في نهاية عام 2022.
- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال عام 2023 بمقدار 358.2 مليون دينار بالمقارنة مع عام 2022، لتبلغ 3,161.4 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 2,456.3 مليون دينار، وفوائد بقيمة 705.1 مليون دينار).

❐ الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2024

♦ نيسان

■ اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي برفع أسعار المشتقات النفطية الرئيسية، وتخفيض سعر السولار ووقود الطائرات بكافة أنواعه، مع تثبيت سعر الكاز وأسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2024		معدل النمو %
		آذار	نيسان	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/ لتر	930	940	1.1
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/ لتر	1,170	1,175	0.4
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/ لتر	1,320	1,325	0.4
السولار	فلس/ لتر	740	730	-1.4
الكاز	فلس/ لتر	620	620	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/ اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/ طن	430.6	454.4	5.5
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/ لتر	584	582	-0.3
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/ لتر	589	587	-0.3
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/ لتر	604	602	-0.3
الإسفلت	دينار/ طن	425.5	449.3	5.6

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2024/4/1.

■ استمرار الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر من بداية عام 2024.

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2023

كانون أول

- استمرار الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر خلال عام 2023.
- صدور قانون معدل لقانون ضريبة بيع العقار لسنة 2023، تضمن تخفيض ضريبة بيع العقار لتصبح 3.0% بدلاً من 4.0%.

أيلول

- الموافقة على خطة مجلس إدارة سلطة المياه المتعلقة بإعادة هيكلة تعرفة المياه والصرف الصحي للقطاع المنزلي للأعوام 2023-2029، والتحول إلى إصدار فاتورة المياه والصرف الصحي بشكل شهري بدلاً من إصدارها بشكل ربعي لجميع القطاعات، اعتباراً من فاتورة شهر أيلول 2023.

كانون ثاني

- تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية، قرر مجلس الوزراء تجميد الضريبة الخاصة المفروضة على سعر بيع مادة الكاز، البالغة 16.5 قرش/ لتر، خلال فصل الشتاء، بهدف تخفيف الأعباء على المواطنين، خصوصاً ذوي الدخل المحدود.

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2024

آذار

- التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمتين من الحكومة الألمانية من خلال بنك الإعمار الألماني والاتحاد الأوروبي، بقيمة إجمالية (60) مليون يورو لدعم قطاع المياه والصرف الصحي، موزعة على النحو التالي:
  - (50) مليون يورو منحة مُقدّمة من الحكومة الألمانية من خلال بنك الإعمار الألماني.
  - (10) مليون يورو منحة مُقدّمة من الاتحاد الأوروبي.

❐ اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2023

♦ كانون أول

- التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمتين من بنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي، وذلك لتمويل مشروع تحلية ونقل المياه من العقبة إلى عمان- الناقل الوطني، موزعة على النحو التالي:
  - 100 مليون يورو قرض من بنك الاستثمار الأوروبي.
  - 50 مليون يورو منحة من الاتحاد الأوروبي.

♦ تشرين ثاني

- التوقيع على عدد من الاتفاقيات المقدمة من الحكومة الألمانية، من خلال بنك الإعمار الألماني، بقيمة 209 مليون يورو (129 مليون يورو منح و80 مليون يورو قروض ميسرة)، وذلك لتمويل مجموعة من البرامج والمشاريع ضمن قطاع التعليم، منها قرض سياسة التنمية لقطاعات التعليم والتشغيل والتدريب والمياه، بما فيها دعم مشروع الناقل الوطني للمياه.

♦ أيلول

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الألمانية، بقيمة 22.4 مليون يورو، وذلك لتمويل رواتب المعلمين الإضافي في المدارس التي تستوعب الطلبة السوريين.
- التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمتين من الحكومة اليابانية من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، وذلك على النحو التالي:
  - 102.8 مليون دولار قرض لدعم الموازنة العامة في مجال إصلاح وتعزيز منعة قطاع الكهرباء.
  - 6.4 مليون دولار منحة لتمويل مشروع تعزيز قدرة تشغيل نظام الطاقة.

آب

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، بقيمة 500 ألف دولار، وذلك لتنفيذ مشروع المباني الخضراء في الأردن.

تموز

- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من البنك الدولي، بقيمة 250 مليون دولار، لتمويل مشروع كفاءة قطاع المياه في الأردن.

حزيران

- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من الاتحاد الأوروبي، بقيمة 25 مليون يورو، موزعتين على النحو التالي:
  - 10 مليون يورو لتمويل برنامج دعم الإصلاحات الديمقراطية في الأردن.
  - 15 مليون يورو لبرنامج تنفيذ الشراكة التي تتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي وبرنامجها التنفيذي 2023-2025، وخارطة تحديث القطاع العام.
- التوقيع على اتفاقية تمويل قرض ميسر مقدمة من بنك الإعمار الألماني، بقيمة 50 مليون يورو، وذلك لتمويل المرحلة الثانية من برنامج دعم قطاع التعليم في المملكة.

نيسان

- التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمتين من البنك الدولي، بقيمة 650 مليون دولار، موزعتين على النحو التالي:
  - 400 مليون دولار لبرنامج الاستثمارات الشاملة والشفافة والمستجيبة للمناخ.
  - 250 مليون دولار لتمويل برنامج تعزيز كفاءة قطاع الكهرباء.

آذار

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بقيمة 30 مليون يورو، وذلك لتمويل مشروع إنشاء محطة معالجة مياه صهاريج النضح في الغباوي.

كانون ثاني

- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من الاتحاد الأوروبي، بقيمة 64 مليون يورو، موزعتين على النحو التالي:
  - 39 مليون يورو لتنفيذ برنامج دعم سيادة القانون في المملكة.
  - 25 مليون يورو لدعم الامن الغذائي في المملكة.

رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر كانون أول من عام 2023 بنسبة 2.2%، مقارنة بذات الشهر من عام 2022 لتبلغ 717.1 مليون دينار، أما خلال عام 2023 فقد انخفضت الصادرات الكلية بنسبة 1.5%، لتبلغ 8,938.8 مليون دينار، مقارنة مع عام 2022.
- انخفضت المستوردات خلال شهر كانون أول من عام 2023 بنسبة 7.6%، مقارنة بذات الشهر من عام 2022 لتبلغ 1,306.8 مليون دينار، أما خلال عام 2023 فقد انخفضت المستوردات بنسبة 6.0%، لتصل إلى 18,259.1 مليون دينار، مقارنة مع عام 2022.
- وتبعاً لما تقدم، شهد عجز الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر كانون أول من عام 2023 انخفاضًا نسبته 17.2%، مقارنة بذات الشهر من عام 2022 ليبلغ 589.7 مليون دينار، أما خلال عام 2023 فقد انخفض العجز بنسبة 10.0%، ليصل إلى 9,320.3 مليون دينار، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال شهر كانون ثاني من عام 2024 بنسبة 0.4% لتبلغ 392.9 مليون دينار، مقارنة بذات الشهر من عام 2023. فيما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 19.6% لتصل الى 126.1 مليون دينار، مقارنة بذات الشهر من عام 2023.
- ارتفعت حوالات العاملين خلال شهر كانون ثاني من عام 2024 بنسبة 0.7%، مقارنة بذات الشهر من عام 2023، لتصل إلى 224.3 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 1,534.1 مليون دينار (5.8% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023، مقارنة مع عجز مقداره 2,913.4 مليون دينار (11.5% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2022. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 7.2% من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023، مقارنة مع عجز نسبته 13.7% من GDP خلال الفترة المقابلة من عام 2022.

- سجّل إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة تدفقاً للداخل مقداره 672.9 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023، مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 742.2 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2022.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 38,266.7 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 36,642.8 مليون دينار في نهاية عام 2022.

التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 93.6 مليون دينار، وانخفاض المستوردات بمقدار 1,169.4 مليون دينار، خلال عام 2023، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 1,263.0 مليون دينار، مقارنة مع عام 2022، ليبلغ 26,531.0 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون ثاني – كانون أول				
	2022	معدل النمو (%)	2023	معدل النمو (%)	
	القيمة	2022/2021	القيمة	2023/2022	
التجارة الخارجية	27,794.0	30.3	26,531.0	-4.5	
الصادرات الكلية	9,073.6	36.6	8,938.8	-1.5	
الصادرات الوطنية	8,365.5	38.5	8,271.9	-1.1	
المعاد تصديره	708.1	17.0	666.9	-5.8	
المستوردات	19,428.5	27.0	18,259.1	-6.0	
الميزان التجاري	-10,354.9	19.7	-9,320.3	-10.0	

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون ثاني – كانون أول		
	2022	2023	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الامريكية	1,954.4	1,982.1	1.4
الهند	1,272.8	1,221.2	-4.1
السعودية	840.3	983.7	17.1
العراق	614.8	636.9	3.6
الامارات	181.9	326.7	79.6
الصين	190.6	252.5	32.5
فلسطين	199.3	232.9	16.9
المستوردات			
الصين	2,959.0	3,191.9	7.9
السعودية	2,931.7	2,591.2	-11.6
الولايات المتحدة الامريكية	1,065.2	1,167.7	9.6
الهند	992.5	1,098.5	10.7
الامارات	1,520.6	977.0	-35.7
المانيا	565.1	639.2	13.1
تركيا	644.8	558.2	-13.4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال عام 2023 انخفاضاً نسبته 1.5% لتصل إلى 8,938.8 مليون دينار. وجاء ذلك نتيجة لانخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 93.6 مليون دينار (1.1%) لتصل 8,271.9 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 41.2 مليون دينار (5.8%) لتصل إلى 666.9 مليون دينار.

- **وبـــالنظر إلـــى تطـــورات أهـــم الصـــادرات الوطنيـــة خـــلال عـــام 2023، بالمقارنـــة مـــع عـــام 2022، يلاحظ ما يلي:**
  - انخفضت الصادرات من البوتاس بمقدار 404.2 مليون دينار (38.3%)، لتصـــل إلى 650.8 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الصين والهند ومصر على ما نسـبته 46.5% من إجمالي صادرات البوتاس.
  - انخفضت الصادرات من الأسمدة بمقدار 235.2 مليون دينار (38.4%)، لتصـــل إلى 378.0 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند والولايات المتحدة الأمريكية على ما نسـبته 48.8% من إجمالي صـــادرات المملكة من هذه السلعة.

أبرز الصـــادرات الوطنية الســـلعية لعامي 2022 و2023، مليون دينار

	2022	2023	معدل النمو (%)
اجمالي الصادرات	**8,365.5**	**8,271.9**	**-1.1**
الملابس	**1,554.2**	**1,366.4**	**-12.1**
الولايات المتحدة الامريكية	1,304.1	1,111.2	-14.8
البوتاس	**1,055.0**	**650.8**	**-38.3**
الصين	169.9	136.9	-19.4
الهند	173.1	101.2	-41.5
مصر	96.0	64.6	-32.7
الفوسفات	**759.7**	**603.0**	**-20.6**
الهند	508.8	396.4	-22.1
اندونيسيا	135.5	82.1	-39.4
البرازيل	26.7	24.9	-6.7
اسبانيا	17.8	22.8	28.1
حامض الفوسفوريك	**472.7**	**593.3**	**25.5**
الهند	396.3	567.2	43.1
منتجات دوائية وصيدلية	**445.3**	**532.4**	**19.6**
السعودية	92.7	118.2	27.5
العراق	79.1	78.6	-0.6
الولايات المتحدة الامريكية	37.8	58.4	54.5
الامارات	34.2	55.8	63.2
الاسمدة	**613.2**	**378.0**	**-38.4**
الهند	150.7	100.3	-33.4
الولايات المتحدة الامريكية	5.5	84.0	-
مستحضرات التنظيف والتزيين و العطور	**188.9**	**241.2**	**27.7**
العراق	90.6	114.1	25.9
السعودية	41.0	56.8	38.5
ليبيا	17.8	30.0	68.5
الخضراوات	**180.2**	**238.1**	**32.1**
السعودية	47.0	59.4	26.4
الكويت	32.0	44.8	40.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- انخفضت الصادرات من الملابس بمقدار 187.8 مليون دينار (12.1%)، لتصل إلى 1,366.4 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 81.3% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- انخفضت الصادرات من الفوسفات بمقدار 156.8 مليون دينار (20.6%)، لتصل الى 603.0 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإندونيسيا والبرازيل واسبانيا على ما نسبته (87.3%) من اجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من حامض الفوسفوريك بمقدار 120.6 مليون دينار (25.5%)، لتصل إلى 593.3 مليون دينار. وقد استحوذت الهند على ما نسبته 95.6% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

اهم السلع المصدرة
خلال عام 2023 ، بالمليون دينار

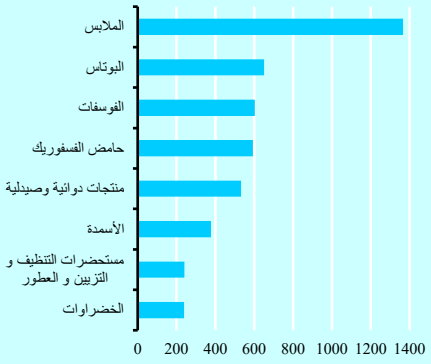

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية،
خلال عام 2023

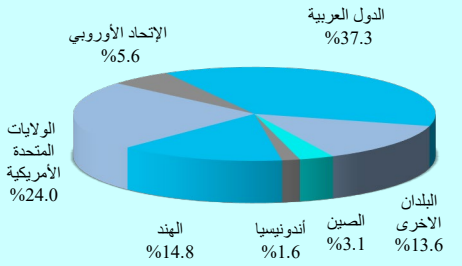

- ارتفاع الصادرات من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 87.1 مليون دينار (19.6%)، لتصل إلى 532.4 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات على ما نسبته 58.4% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من "مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" بمقدار 52.3 مليون دينار (27.7%)، لتصل إلى 241.2 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من العراق والسعودية وليبيا على ما نسبته 83.3% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس والفوسفات وحامض الفوسفوريك و"منتجات دوائية وصيدلية" والأسمدة و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" والخضراوات خلال عام 2023 على ما نسبته 55.6% من إجمالي الصادرات الوطنية، مقابل 63.0% خلال عام 2022. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند والسعودية والعراق والإمارات والصين وفلسطين على ما نسبته 68.1% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال عام 2023، مقارنة مع 62.9% خلال عام 2022.

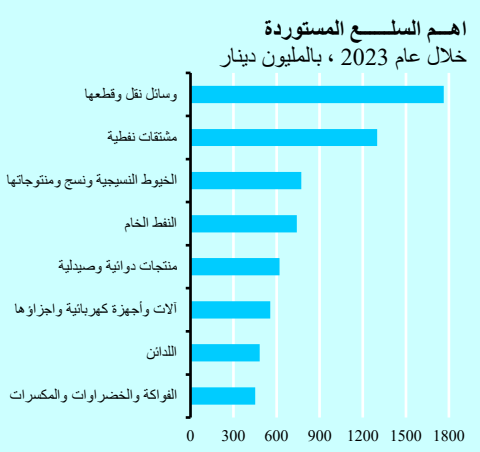

■ **المستـــوردات السلعيـــة**

انخفضـــت مســـتوردات المملكـــة خـــلال عـــام 2023 بنســـبة 6.0% لتصـــل إلـــى 18,259.1 مليـــون دينـــار، مقابـــل ارتفـــاع بنســـبة 27.0% خلال عام 2022.

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال عام 2023، بالمقارنة مع عام 2022، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 310.0 مليون دينار (19.3%)، لتصل إلى 1,300.4 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والهند والإمارات ما نسبته 97.2% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- انخفاض مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 221.3 مليون دينار (23.0%)، لتصل إلى 740.9 مليون دينار. وقد شكلت السعودية والعراق ما نسبته 100.0% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- انخفاض مستوردات المملكة من "خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" بمقدار 138.7 مليون دينار (15.2%)، لتصل إلى 772.9 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 70.0% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- انخفاض مستوردات المملكة من اللدائن بمقدار 71.2 مليون دينار (12.9%)، لتصل إلى 481.7 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والصين والإمارات ما نسبته 68.3% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية لعامي 2022 و2023، مليون دينار

	2022	2023	معدل النمو (%)
إجمالي المستوردات	**19,428.5**	**18,259.1**	**-6.0**
وسائل نقل وقطعها	**1,295.2**	**1,764.6**	**36.3**
الصين	269.8	568.4	110.7
كوريا الجنوبيه	243.4	290.7	19.4
الولايات المتحدة الأمريكية	220.7	287.9	30.4
مشتقات نفطية	**1,610.5**	**1,300.4**	**-19.3**
السعودية	789.4	632.9	-19.8
الهند	387.1	576.4	48.9
الامارات	342.7	54.3	-84.2
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**911.6**	**772.9**	**-15.2**
الصين	436.1	362.1	-17.0
تايوان	144.8	99.6	-31.2
تركيا	104.5	79.1	-24.3
النفط الخام	**962.2**	**740.9**	**-23.0**
السعودية	817.6	559.0	-31.6
العراق	144.6	181.9	25.8
منتجات دوائية وصيدلية	**546.7**	**621.1**	**13.6**
المانيا	73.2	82.7	13.0
الولايات المتحدة الأمريكية	61.2	66.1	8.0
سويسرا	37.9	53.7	41.7
آلات واجهزة كهربائية واجزاؤها	**516.5**	**555.6**	**7.6**
الصين	242.1	219.2	-9.5
تركيا	31.3	29.1	-7.0
اللدائن	**552.9**	**481.7**	**-12.9**
السعودية	250.4	218.0	-12.9
الصين	88.1	75.6	-14.2
الإمارات	37.9	35.6	-6.1
الفواكة و الخضروات والمكسرات	**447.3**	**451.3**	**0.9**
مصر	71.9	74.0	2.9
الولايات المتحدة الامريكية	50.7	52.3	3.2
بلجيكا	34.3	31.6	-7.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 469.5 مليون دينار (36.3%)، لتصل إلى 1,764.6 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 65.0% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 74.4 مليون دينار (13.6%)، لتصل إلى 621.1 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من المانيا والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا ما نسبته 32.6% من إجمالي المستوردات المملكة من هذه السلع.

التوزيع الجغرافي للمستوردات، خلال عام 2023

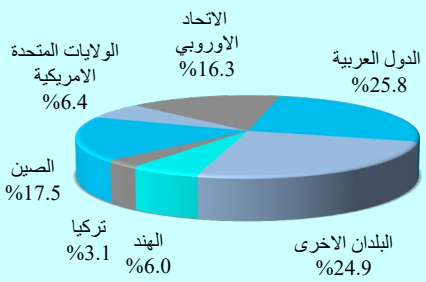

وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل نقل وقطعها" ومشتقات نفطية و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" والنفط الخام و"منتجات دوائية وصيدلية" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" واللدائن و"الفواكه والخضروات والمكسرات" على ما نسبته 36.6% من إجمالي المستوردات خلال عام 2023، مقارنة مع ما نسبته 35.2% خلال عام 2022. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية والهند والإمارات وألمانيا وتركيا على ما نسبته 56.0% من إجمالي المستوردات خلال عام 2023، مقابل 55.0% خلال عام 2022.

- **المعاد تصديره**

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر كانون أول من عام 2023 انخفاضاً مقداره 11.9 مليون دينار (18.7%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2022، لتبلغ 51.4 مليون دينار، أما خلال عام 2023 فقد تراجعت السلع المعاد تصديرها بنسبة 5.8%، لتصل إلى 666.9 مليون دينار، مقارنة مع عام 2022.

- **الميـزان التجـاري**

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر كانون أول من عام 2023 انخفاضاً مقداره 122.5 مليون دينار (17.2%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2022، ليبلغ 589.7 مليون دينار، أما خلال عام 2023 فقد انخفض العجز بنسبة 10.0%، ليصل إلى 9,320.3 مليون دينار، مقارنة مع عام 2022.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت حوالات العاملين خلال شـــهر كانون ثاني من عام 2024 بمقدار 1.6 مليون دينار أو ما نســبته 0.7%، مقارنة بذات الشـــهر من عام 2023، لتصـــل إلى 224.3 مليون دينار.

الســفر

- **مقبوضات**

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر كانون ثاني من عام 2024 ارتفاعاً بنسبة 0.4% لتصل الى 392.9 مليون دينار، مقارنة بذات الشهر من عام 2023.

- **مدفوعات**

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر كانون ثاني من عام 2024 ارتفاعاً بنسبة 19.6% لتصل الى 126.1 مليون دينار، مقارنة بذات الشهر من عام 2023.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023 إلى ما يلي:

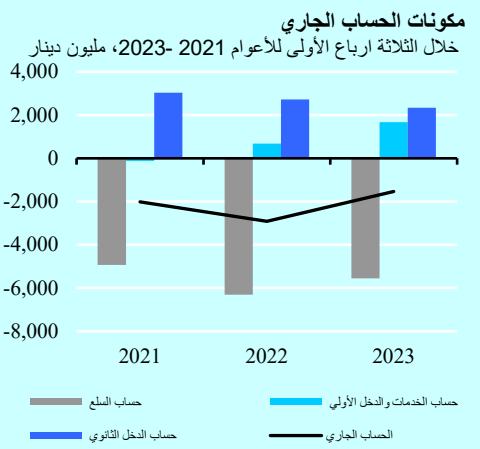

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,534.1 مليون دينار (5.8% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 2,913.4 مليون دينار (11.5% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2022. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 1,905.0 مليون دينار (7.2% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023، مقارنة مع عجز مقداره 3,456.8 مليون دينار (13.7% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2022. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

  - انخفاض العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 760.6 مليون دينار (12.0%) ليصل إلى 5,551.6 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 6,312.2 مليون دينار.
  - ارتفاع وفر حساب الخدمات بمقدار 1,119.3 مليون دينار ليصل الى ما مقداره 2,171.6 مليون دينار، مقارنة مع وفر مقداره 1,052.3 مليون دينار.
  - تسجيل حساب الدخل الأولي لعجز بلغ 499.4 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 378.5 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع عجز صافي دخل الاستثمار ليبلغ 647.7 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 525.5 مليون دينار، وارتفاع صافي وفر تعويضات العاملين بمقدار 1.3 مليون دينار ليصل إلى 148.3 مليون دينار.

- تسجيل حساب الدخل الثانوي وفر مقداره 2,345.3 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 2,725.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة تراجع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 207.2 مليون دينار، ليصل إلى 1,974.4 مليون دينار، وانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 172.5 مليون دينار، ليبلغ 370.9 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023، تدفقاً للداخل بمقدار 25.5 مليون دينار، مقارنة مع تدفق مماثل بالاتجاه بمقدار 28.5 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2022. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 1,817.1مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 2,438.4 خلال الفترة المقابلة من عام 2022، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية:

  - سجّل اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة تدفقاً للداخل بلغ 672.9 مليون دينار مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 742.2 مليون دينار.
  - تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للداخل مقداره 829.8 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج بلغ 460.5 مليون دينار.
  - تسجيل الاستثمارات الأخرى لصافي تدفق للداخل بلغ 355.0 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 1,484.6 مليون دينار.
  - انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 61.6 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض مقداره 702.1 مليون دينار.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023 التزاماً نحو الخارج بلغ 38,266.7 مليون دينار، مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2022 والبالغ 36,642.8 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023 بمقدار 172.8 مليون دينار، مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2022 ليصل إلى 21,124.4 مليون دينار وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع النقد والودائع لدى البنوك المرخصة في الخارج بمقدار 194.6 مليون دينار، وارتفاع رصيد القروض للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 77.2 مليون دينار، وانخفاض رصيد الائتمان التجاري للقطاعات الأخرى في الخارج بمقدار 96.7 مليون دينار
- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والخصوم المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023 بمقدار 1,796.7 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022 ليبلغ 59,391.1 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:
  - ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 760.6 مليون دينار لتبلغ 7,673.2 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 699.5 مليون دينار، ليبلغ 28,030.4 مليون دينار.

- ارتفاع الرصيد القائم لقروض الحكومة، طويلة الأجل، بمقدار 299.3 مليون دينار ليصل الى 7,164.0 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 258.3 مليون دينار لتصل الى 10,650.7 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 293.2 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 34.9 مليون دينار للبنك المركزي).
- انخفاض الرصيد القائم لقروض البنوك المرخصة، قصيرة الأجل، بمقدار 168.2 مليون دينار ليصل الى 618.1 مليون دينار.
- انخفاض رصيد قروض القطاعات الأخرى، طويلة الأجل، بمقدار 72.5 مليون دينار ليصل إلى 1,932.7 مليون دينار.
- انخفاض رصيد الائتمان التجاري، لغير المقيمين، بمقدار 38.8 مليون دينار ليصل إلى 922.3 مليون دينار.